

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

عقد الإنشاء والإدارة و التحويل

B.O.T

دراسة مقارنة مصر - دولة الإمارات العربية المتحدة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون العام

الباحث

علي أحمد علي الطويل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمد محمد بدران رئيساً ومشرفاً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / صبري محمد السنوسي عضواً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / محمد كامل عبيد عضواً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ؕ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ

الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ

إِنَّ اللَّهَ سَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾

إهداء

إلى بلادي الغالية إمارات زايد الخير

وعائلي الحبيبة ومص الكنانة

أهدي خلاصتي جهدي

شكر وتقدير

يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور/ محمود عاطف البنا - رحمه الله - اللذان شمالاني برعايتهما وأفاضاً عليّ من علمهما الوافر وتوجيهاتهما المستمرة مما كان له الأثر البالغ في إثراء هذا العمل سائلاً الله أن يجزيهما عني أفضل الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير:

لأستاذ الدكتور/ صبري محمد السنوسي

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

والأستاذ الدكتور/ محمد كامل عبيد

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف

لتفضلهما بقبول دعوة الاشتراك في مناقشة الرسالة والحكم عليها.

الباحث،،

المقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، زاد عزم الدول الرأسمالية على نشر الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وهيمنت هذه الدول على مؤسسات التمويل الدولية، ومن أبرزها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وفي سبيل الترويج للفكر الاقتصادي الحر قامت تلك الدول بفرض عقوبات قاسية بل ورادعة على الدول التي لا تقوم بتنفيذ تعليمات تلك المنظمات، وأوجبت على دول العالم الثالث رغماً عنها الالتزام بموجب نصوص اتفاقيات هذه المنظمات الدولية، وأن تفتح أسواقها أمام منتجات تلك الدول الصناعية المتقدمة، وأصبح لازماً عليها أن تقوم بإلغاء كافة صور الرسوم وأشكالها بما يؤدي إلى انخفاض مواردها، وأضحت موارد دول العالم الثالث في تناقص مستمر نتيجة انخفاض عوائد الأسواق المفروضة على الواردات، وهذا ما جعل دول العالم الثالث في وضع لا تحسد عليه، فهناك نقص في الموارد وزيادة في المطالب، مما ترتب عليه عجز موازنات هذه الدول عن تحقيق تطلعات شعوبها.

ونظراً لما تمثله التنمية الاقتصادية من هدف أسمى لدول العالم أجمع، وبصفة خاصة دول العالم الثالث، فقد عكفت تلك الدول جميعها على إجراء الدراسات النظرية وتحليل تطبيقاتها العملية، والتي تمثل حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية.

وقد أسفرت تلك الحقة عن ظهور عدد من المصطلحات الوليدة المميزة لتلك

الطفرة الاقتصادية مثل مفهوم العولمة Globalization ومفهوم الخصخصة

.Privatization

قائمة المحتويات

المقدمة	٤
فصل تمهيدي	١٥
المبحث الأول : معيار تمييز العقود الإدارية	١٥
المطلب الأول : أن تكون الإدارة طرفاً في العقد	٢٤
المطلب الثاني : اتصال العقد بالمرفق العام	٣٠
المطلب الثالث : تضمين العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة	٣٢
المبحث الثاني : عقد امتياز المرفق العام	٣٤
الفصل الأول : ماهية وطبيعة عقد B.O.T و الإطار القانوني	
له	٤٣
المبحث الأول : ماهية عقد B.O.T	٤٥
المطلب الأول : مفهوم عقد B.O.T أنواعه خصائصه وتمييزه	
عن غيره .	٤٦
الفرع الأول : مفهوم عقد B.O.T	٤٧
الفرع الثاني : تمييز عقد B.O.T عن غيره	٥٤
الفرع الثالث : خصائص عقد B.O.T	٦٤
المطلب الثاني : مزايا و عيوب عقد B.O.T	٧٠
المبحث الثاني : طبيعة عقد B.O.T	٨٣
المطلب الأول : الطبيعة الإدارية لعقد B.O.T	٨٥
المطلب الثاني : عقود B.O.T عقود مدنية ذات طبيعة	
خاصة	٨٧

٩٣	المبحث الثالث : الإطار القانوني لعقد B.O.T
	المطلب الأول : المعالجة الدستورية و التشريعية لعقد
٩٤	B.O.T
٩٤	الفرع الأول : المعالجة الدستورية
٩٩	الفرع الثاني : المعالجة التشريعية
١٠٦	المطلب الثاني : كيفية إبرام عقد B.O.T
١٢٨	الفصل الثاني : آثار عقد B.O.T
١٣٠	المبحث الأول : الحقوق الناشئة عن عقد الالتزام
١٣١	المطلب الأول حقوق السلطة مانحة الالتزام
	الفرع الأول : حق الرقابة على إنشاء وإدارة المرفق العام
١٣١	موضوع العقد:
	الفرع الثاني : حق تعديل النصوص اللائحية بالإرادة المنفردة
١٣٤	لمانح الالتزام
١٣٩	الفرع الثالث : حق استرداد المرفق قبل نهاية مدته
	الفرع الرابع : حق السلطة مانحة الالتزام في تنفيذ الملتزم
١٤١	لالتزاماته
١٤٨	الفرع الخامس : حقوق المنتفعين
١٥٠	المطلب الثاني : حقوق الملتزم
١٥٠	الفرع الأول: اقتضاء الرسم المتفق عليه من المنتفعين
	الفرع الثاني : الحصول على المزايا المالية المتفق عليها من
١٥٢	الإدارة

١٥٣	الفرع الثالث : التوازن المالي للمشروع
١٧٩	المبحث الثاني : انتهاء عقد B.O.T
١٨٠	المطلب الأول : النهاية الطبيعية للعقد
١٨٦	المطلب الثاني : النهاية غير الطبيعية للعقد
١٨٦	الفرع الأول: انتهاء العقد عن طريق الفسخ
١٨٩	الفرع الثاني : انتهاء عقود B.O.T عن طريق الاسترداد
	الفرع الثالث : انتهاء عقود B.O.T عن طريق توقيع جزاء
٢٠١	الإسقاط
٢٠٦	الفرع الرابع : إنهاء العقد عن طريق التصفية المالية للعقد
٢٠٨	الخاتمة
٢٠٩	أولاً : النتائج
٢١٢	ثانياً : التوصيات
٢١٥	قائمة المراجع

ملخص عشرة أسطر

تناولت الدراسة عقد الالتزام بنظام (B.O.T) ، وتكمن أهميتها في بيان مدى توفر المعالجة الدستورية والتشريعية في كل مصر العربية والإمارات واعتمدت في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن. وقسمت الدراسة إلى فصل تمهيدي بعنوان تمييز العقود الإدارية، وتعريف عقد امتياز المرفق العام ، وفصل أول بعنوان ماهية وطبيعة عقد B.O.T والإطار القانوني له، ثم فصل أخير بعنوان آثار عقد B.O.T ، وختم الباحث دراسته بعدد من التوصيات منها أنه حرياً بالمشروع الدستوري أن يفرد نصوصاً تتحدث عن خصخصة المرافق العامة ، كما بات من الضروري أن يتم وضع تشريع خاص شامل ومفصل لتلك العقود في مصر والإمارات وعلى دولة الإمارات أن تخصص جهازاً خاصاً لدراسة تلك التعاقدات.

الكلمات المفتاحية :

- المرفق العام
- عقود التزام المرافق العامة
- عقود (B. O. T)

أد الله وليد

أحمد

٢٠١٤/٢/٢٦

Summary ten lines

The study examined bound by the contract (BOT), and its importance lies in the extent of availability of constitutional and legislative treatment in all of Egypt, the UAE and adopted in the study of this subject on the descriptive analytical method, and the comparative method. The study was divided into an introductory chapter entitled discrimination administrative contracts, the definition of a concession contract public utility, and the first chapter entitled nature and the nature of the contract BOT and the legal framework for him, and then a final chapter titled effects hold BOT, the researcher concluded his studies with a number of recommendations, including that the freedoms delegated constitutional to spread texts speak for the privatization of public utilities, as it is necessary to enact specific legislation to comprehensive and detailed for those contracts in Egypt and the United Arab Emirates and the United Arab Emirates to allocate a special organ to study the contracts.

Keywords:

- Public utility
- Contracts commitment to public utilities
- Contracts (B. O. T)

أستاذة د. د. د. د.

012/2/27

Cairo University
Faculty of law

امانة دكتور
عبدالله
٢٠١٤/١٢/١٦

Construction and contract management and conversion B.O.T

Comparative study of Egypt - United Arab Emirates

Research presented to the master's degree in public law

Prepared by the researcher
Ali Ahmed Ali Eltaweel

Under the supervision of
Prof. Dr. / Mohamed Mohamed Badran
Professor of Public Law, Faculty of Law, Cairo
University

2014